



إعداد: توفيق كسبار
أيلول 2022

إلى المودعين في المصارف اللبنانية
(في مجابهة المصارف ومصرف لبنان والحكومة)

المحتويات



ملخص تنفيذي

- 1- الانهياران: هذا ما حدث
- 2- الدَّين الحكومي ليس سبب الانهيار المصرفي
- 3- مَنْ المسؤول عن الانهيارين؟
- 4- خطة عمل للمودعين في المصارف

مقدمة

نبذة عن المؤلف

المراجع

الجدول

الجدول 1: مؤشرات المخاطر في القطاع المصرفي

الجدول 2: الاعتمادات المصرفية للحكومة ومصرف لبنان

الجدول 3: الكتلة النقدية

الجدول "ألف": مصرف لبنان: مصادر الأموال بالدولار الأميركي وأوجه استخدامها، 2015-2019

ملخص تنفيذي

لا يزال المودعون في المصارف اللبنانية يتحملون لوحدهم عملياً تداعيات الانهيار المصرفي. من أجل استعادة حقوقهم وخوض مواجهة فعلية مع المصارف ومصرف لبنان والحكومة، يتعين عليهم أولاً أن يفهموا ما جرى، ويحددوا درجات المسؤولية، ثم يتصرفوا على هذا الأساس.

حدث انهياران في لبنان، لا انهيار واحد، انهيار القطاع المصرفي وانهيار الليرة اللبنانية، مع ما ينطويان عليه من اختلاف في طبيعتهما وأسبابهما وأثرهما. حين عرفت الليرة انهياراً مماثلاً في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بقي الوضع آنذاك مختلفاً عما هو عليه اليوم، فالمصارف كانت قوية وتملك نسبة كبيرة جداً من السيولة بالدولار، واستمرت بالعمل كالمعتاد.

سوء الإدارة من جانب مصرف لبنان هو مسبب الانهيار المصرفي الحالي والمسؤول عنه، وذلك بفعل "الهندسات المالية" التي لجأ إليها المصرف المركزي وتسببت بتسجيل صافي الاحتياطيات أرقاماً سلبية، فضلاً عن سوء الإدارة من جانب المصارف التي وظفت نحو 80 في المئة من مواردها المكوّنة من الودائع بالدولار الأميركي لدى مصرف لبنان، فانخفضت سيولتها بالدولار إلى مستوى متدنٍ جداً بلغ 7 في المئة، وذلك سعياً وراء تحقيق أرباح خيالية إنما قصيرة الأجل. بمعزل عن الانهيار المصرفي، انهيار الليرة ناجم عن تراخي الحكومة في سياستها المالية والفساد المستشري، بحيث عرفت البلاد لسنوات نمط حياة يتخطى إمكانياتها الفعلية في سياق تثبيت سعر الصرف، والعجز غير المسبوق في ميزان المدفوعات منذ عام 2011.

يتطرق ملحق أدناه إلى مصادر الأموال المتاحة بالدولار الأميركي لمصرف لبنان وأوجه استخدامها خلال الفترة 2015-2019. ويُشار في هذا الصدد إلى وجود فجوة بقيمة لا تقل عن 38 مليار دولار في حسابات الأموال التي خرجت من مصرف لبنان. التفسير المرجح هو أن الجزء الأكبر من هذه الأموال عبارة عن أرباح حققتها المصارف، بالليرة اللبنانية بصورة أساسية، وغيرها من الموجودات بالليرة والتي جرى تحويلها إلى الدولار الأميركي عن طريق مصرف لبنان من خلال عمليات السوق. وغالب الظن أيضاً أن هذه الأرباح حُوّلت بالدولار إلى خارج لبنان، لا إلى حسابات تابعة للمصارف بل إلى حسابات مملوكة من كبار المساهمين فيها.

يُقترح على المودعين في المصارف اللبنانية اعتماد مسار التحرك التالي.

- (1) مواجهة المصارف ومصرف لبنان والحكومة بالأسباب الحقيقية خلف الأزمة وتحميلها المسؤولية التي يجب أن تنعكس من خلال توزيع الخسائر.
- (2) اقتراح إعادة رسملة المصارف أو إخضاعها لإجراءات إعلان الإفلاس، مثلما يحدث عادةً في البلدان الأخرى، ما يضع حداً للخسائر المصرفية المستمرة التي يتحملها المودعون في نهاية المطاف، ودعوة مصارف أجنبية للعمل في لبنان، بما يرسى أسس انتظام عمل القطاع المصرفي.
- (3) الطلب من مصرف لبنان تبرير تعاميمه الاستثنائية التي تفرض "هيكات" بنسب مرتفعة وسقوفاً متشددة للسحوبات بالليرة اللبنانية من جميع الودائع، ما يؤدي إلى تراجع حاد ومستمر في الكتلة النقدية بنسبة تفوق 95 في المئة مقارنةً بأواخر عام 2019، في مقابل انخفاض بمعدل الثلث تقريباً في إجمالي الناتج المحلي. يجب تخفيف السقوف على السحوبات، وخفض الهيكات إلى حد كبير، لأن هذه السياسة التي يتبعها مصرف لبنان تلقي بعبء التصحيح كاملاً على كاهل المودعين فقط، وتخفّض على نحو غير ضروري الطلب الفعلي، ما يتسبب بضغط على النشاط الاقتصادي والنمو.

اقتراح
مسار عمل
للمودعين
في البنوك.

إلى المودعين في المصارف اللبنانية

في مجابهة المصارف
ومصرف لبنان والحكومة

الحكومة والمؤسسة السياسية الأوسع، ومصرف لبنان والقطاع المصرفي تتحمل بالتكافل والتضامن مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي نتجت عن الأزمة المدبرة التي يشهدها لبنان حالياً.

الأمم المتحدة (2022)، ص. 11

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على الانهيار المالي التاريخي الذي شهده لبنان في تشرين الأول / أكتوبر 2019، لا روايات رسمية حتى تاريخه لتفسير ما جرى، كما أن الحكومة لم تبادر إلى اتخاذ أي إجراءات للمعالجة. منذ فترة وجيزة، بدأ التداول بمشروع قانون "تنظيم وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على بعض العمليات والخدمات المصرفية" أو ما يُعرف بمشروع قانون الكابيتال كونترول، ومشروع خطة التعافي الاقتصادي، وذلك بعد اجتماع عُقد مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين وتمحور حول السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لإبرام اتفاق لمدة أربع سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد. إلا أنه، حتى تاريخه، لم ينفذ أي إجراء تصحيحي.

خلال هذا الوقت الضائع، ومع تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، تحمّل المودعون لوحدهم العبء الفعلي الكامل للتصحيح، فيما لم يتحمل مصرف لبنان والمصارف التجارية والحكومة أي عبء عملياً. انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة تناهز 95 في المئة؛ والقطاع المصرفي، أي مصرف لبنان والمصارف، مفلسٌ بالمعنيين القانوني والمحاسبي: فقد توقفت المصارف ومصرف لبنان عن سداد الودائع، وأصبحت رساميلها، أو أموالها الخاصة، سلبية على نحو متزايد بعد الخسائر الكبيرة الناجمة عن تدهور سعر الليرة وعدم سداد مصرف لبنان لودائع المصارف لديه بالدولار الأميركي. لا يزال الوصول إلى جميع الودائع يخضع لقيود مشددة، وتواصل أرقام التضخم والبطالة ارتفاعها، وينتشر الركود على نطاق واسع، وتسجل نسبة الفقر زيادة غير مسبوقه مع بلوغها نحو 80 في المئة من السكان وفقاً للأمم المتحدة (2022).

ولكن في جميع تدابير التعافي المقترحة، سواء كانت مفصلة ومدونة خطأً، كالتدابير الصادرة عن الحكومة، أو كانت في شكل أفكار عامة، كتلك التي طرحها المصارف أو مصرف لبنان، يقع الجزء الأكبر من عبء التصحيح المتصور على كاهل المودعين، مثلما هو الحال حتى تاريخه.

الهدف من المقترحات في هذه الورقة هو مساعدة المودعين في نضالهم لاستعادة حقوقهم المشروعة. بغية النجاح في مسعاهم هذا، عليهم أولاً أن يفهموا ما جرى، ويحددوا درجات المسؤولية، لا سيما في الانهيار المصرفي، وأن يضعوا مساراً للتحرك، ثم يتحركوا على أساسه.

لهذه الغاية، تتوزع الخطوط العريضة للورقة على النحو التالي. يتطرق القسم الأول إلى ما جرى، وتحديدًا طبيعة الانهيارين وأسبابهما، أي انهيار الليرة، وعلى نحو منفصل، انهيار القطاع المصرفي. ويحمل القسم الثاني مسؤولية الانهيارين إلى مؤسسات وسياسات محددة. ويقترح القسم الأخير استراتيجية لتحرك المودعين. ويعرض الملحق ما فعله مصرف لبنان بالمبالغ الكبيرة التي اقترضها من المصارف بالدولار الأميركي.

1- الانهياران: هذا ما حدث

من أجل أن يكون تحرّك المودعين فعالاً، لا بد من تحديد أسباب الانهيار المالي وتأكيد المسؤوليات. في هذا الصدد، تكمن الخطوة الأولى الأساسية في الإدراك بأننا أمام انهيارين، لا انهيار واحد: انهيار سعر صرف الليرة، وانهيار القطاع المصرفي. الانهياران مختلفان في طبيعتهما وأسبابهما وآثارهما.

في الواقع، كان انهيار سعر صرف الليرة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مشابهاً للانهيار الحالي، فقد خسرت العملة الوطنية أكثر من 95 في المئة من قيمتها مقابل الدولار بين عامي 1985 و1988. ولكن القطاع المصرفي استمر آنذاك بالعمل كالمعتاد من دون أي قيود على السحوبات والتحويلات، وظلّ على هذه الحال حتى أواخر عام 2019. الفارق الأساسي بين هاتين المحطّتين هو إخفاق القطاع المصرفي، أي مصرف لبنان والمصارف التجارية، في خضمّ الانهيار الحالي.

أ) الانهيار المصرفي

تحوّل القطاع المصرفي، أي مصرف لبنان والمصارف، إلى مؤسسات مفلسة، بالمعنى المحاسبي بسبب رأسمالها السلبي بعد التراجع الشديد في موجوداتها جراء انهيار قيمة الليرة والزيادة الكبيرة في الديون المدومة لعملائها، ويشمل ذلك مصرف لبنان. وهي أيضاً مفلسة بالمعنى القانوني لأنها توقفت عن السداد، ما يؤدّي عادة إلى الشروع في إجراءات إعلان الإفلاس. لكن وفي حين أن مصرف لبنان والمصارف أصبحت "ميتة" بالمعنيين المحاسبي والقانوني، تواصل عملها اليومي في إنجاز عملياتها المعتادة، وكأنها مؤسسات حيّة. إذًا، مصرف لبنان والمصارف التجارية هي فعلياً مصارف "زومبي".

ماذا جرى؟ من أجل فهم الانهيار المصرفي، يجب التركيز فقط على الحسابات والمعاملات بالدولار الأميركي⁽¹⁾. فالعملة المحلية، أي الليرة اللبنانية، يمكن توفيرها بكميات غير محدودة من خلال المصرف المركزي، ولكن ذلك لا ينطبق على الدولار، علماً بأن طباعة الليرة تؤثر سلباً على سعر الصرف إنما ليس بالضرورة على القطاع المصرفي.

تمثّل المؤشر الأبرز عن اقتراب الانهيار المصرفي في نسبة السيولة المملوكة من المصارف بالدولار الأميركي. اعتمدت المصارف اللبنانية تقليدياً نهجاً محافظاً، فحافظت على نسبة سيولة مرتفعة نسبياً بالدولار (تحتسب بقسمة ودائع المصارف بالدولار لدى المصارف المرابسة الأساسية في الخارج بمجموع الودائع بالدولار لدى مؤسساتها). في الواقع، بلغ متوسط سيولتها بالدولار خلال فترة الحرب التي امتدت لخمسة عشر عاماً بين 1975 و1990، نسبة مرتفعة جداً تراوحت من 99 إلى 100 في المئة. وقد انخفضت تلك النسبة إلى 7 في المئة عشية الانهيار، في أواخر أيلول / سبتمبر 2019. وهنا بيت القصيد.

(1) عند الإشارة إلى الحسابات والمعاملات بالدولار في هذه الورقة، يُقصد أيضاً الحسابات والمعاملات بالعملات الأجنبية الأخرى، مثل اليورو، والتي هي ضئيلة نسبياً.

(في نهاية الفترة: بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية، كما هو مبين)

أيلول		المعدل المتوسط							
2019	2018	2017	...	2015	...	2010	...	1990-1975	
-68.4	-45.6	-19.6		-1.9		12.8		1.2	صافي احتياطيات مصرف لبنان بالدولار
%7.3	%9.8	%9.8		%11.8		%23.4		%99<	سيولة المصارف بالدولار
تذكير									
32.9	36.5	42.0		36.7		28.6		1.2	إجمالي احتياطيات مصرف لبنان بالدولار
101.3	82.1	61.6		38.6		15.8		0.0	التزامات مصرف لبنان بالدولار
98.9	81.2	60.7		37.5		11.9		0.0	ومنها للمصارف

المصادر: لجنة الرقابة على المصارف، مصرف لبنان، صندوق النقد الدولي، KPMG
خصوم مصرف لبنان بالدولار الأميركي مستمدة من أرقام لجنة الرقابة على المصارف (2015-2017) ومن تقديرات المؤلف استناداً إلى بيانات مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي، وإلى تقرير KPMG الذي يشير إلى أن إيداعات المصارف بالدولار الأميركي لدى مصرف لبنان بلغت في أواخر أيلول /سبتمبر 2021، بعد عامين من الانهيار، 86 مليار دولار أميركي.

ملاحظات: لا تشمل احتياطيات مصرف لبنان موجودات الذهب. يساوي صافي الاحتياطيات إجمالي الاحتياطيات بالدولار الأميركي مطروحاً منه الخصوم أو الالتزامات بالدولار. تساوي سيولة المصارف بالدولار الأميركي احتياطياتها بالدولار لدى المصارف المراسلة الأساسية مقسومةً بمجموع ودائع عملائها بالدولار.

قد يكون صافي احتياطيات مصرف لبنان الوارد أعلاه مختلفاً قليلاً عن صافي الاحتياطيات المذكور في (كسبار 2017، 2020). والسبب هو التقديرات عن إيداعات المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان، التي لا تُنشر ولكنها تُحدّث عند توافر بيانات جديدة.

يُبين الجدول 1 أن المؤشرات كانت واضحة عن العاصفة المالية التي تلوح في الأفق. وكان المؤشران الأهم عن العاصفة الهوجاء التي ستضرب مصرف لبنان والمصارف على السواء: تحوّل صافي احتياطيات مصرف لبنان إلى سلبي على نحو متزايد منذ عام 2015 على الأقل، والتراجع السريع في سيولة المصارف بالدولار إلى ما دون العشرة في المئة منذ عام 2017.

السبب وراء هذه التطورات المقلقة كان ما يُسمّى بـ"الهندسات المالية" لمصرف لبنان. قامت تلك السياسة المالية على اقتراض مبالغ متزايدة بالدولار الأميركي من المصارف بأسعار فائدة ارتفعت على نحو متزايد. اللافت هو أن متوسط فوارق السعر التي دفعها مصرف لبنان مقارنة بأسعار الفائدة المرجعية الدولية مثل مؤشر ليبور لمدة 6 أشهر، وهو متوسط أسعار الفوائد في أسواق لندن المصرفية خلال فترة معيّنة، بلغ أكثر من 5 في المئة، ثم تخطى لاحقاً، على نحو غير سوي، نسبة 9 في المئة (كسبار 2020). وكان الدافع وراء السياسة التي انتهجها مصرف لبنان حاجته إلى احتياطات بالدولار الأميركي لأن رصيد ميزان المدفوعات تحوّل، لأول مرة في تاريخه، إلى عجز دائم منذ عام 2011 (2).

لم تنجح سياسة الفوائد السخية على نحو غير عادي التي انتهجها مصرف لبنان في وقف العجز في صافي الاحتياطات، ناهيك عن أنها تسببت بتراكم الخسائر التي لم يُعترف بها إلا بعد حدوث الانهيار. في الواقع، زعم مصرف لبنان آنذاك أنه "... كان ولا يزال يولد أرباحاً مستدامة وكبيرة..." (مصرف لبنان، 2017، ص. 4) في حين أنه توقّف، منذ عام 2002 ولأول مرة في تاريخه، عن نشر بيان الأرباح والخسائر السنوي.

من جهة أخرى، لم تستطع المصارف مقاومة أسعار الفوائد المرتفعة جداً والأرباح التي كان مصرف لبنان يعرضها عليها. وقد حوّلت بملء إرادتها وبقرار منها إلى مصرف لبنان ما يناهز 100 مليار دولار من احتياطاتها بالدولار الأميركي، أو 80 في المئة من التزاماتها المكوّنة من الودائع بالدولار الأميركي، من المصارف المراسلة، فتحوّلت سيولتها بالدولار إلى لا-سيولة (3).

أعطى القانون مصرف لبنان استقلالية استثنائية عن الحكومة. لذلك فإن سوء الإدارة النقدية والمالية من جانب مصرف لبنان وسوء الإدارة من جانب الجهات الخاصة التي تتولى قيادة المصارف ينم عن عدم مسؤولية صارخ يصل إلى حد الضلوع في ارتكاب جرم جنائي. لقد أدت سياسات مصرف لبنان والمصارف مباشرة إلى موت القطاع المصرفي في لبنان وإلى انهيار اقتصادي تاريخي. وكانت تلك السياسات مستقلة عن مديونية الحكومة.

(2) منذ الاستقلال في عام 1943 حتى عام 2010، سجّل ميزان المدفوعات في لبنان فائضاً بصورة أساسية، ولم يسجل بتاتاً رصيداً سلبياً لأكثر من سنتين متتاليتين.

(3) انظر الجدول (ألف) في الملحق عن مصادر الأموال بالدولار الأميركي وأوجه استخدامها في مصرف لبنان.

ب) انهيار الليرة

انهيار سعر صرف الليرة هو مسألة منفصلة تماماً. وهذا ما يؤكده انهيار الليرة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، فيما ظلّ القطاع المصرفي آنذاك قوياً جداً. صحيح أن الانهيار المصرفي يقود حكماً إلى انهيار سعر الصرف، لكن العكس ليس صحيحاً.

السبب الأساسي وراء انهيار قيمة العملة الوطنية هو أن اللبنانيين يعيشون منذ سنوات نمط حياة يتخطى إمكانياتهم، حيث تناهز نسبة الاستهلاك لدى الأسر والإدارة العامة نحو 100 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. المؤشرات الأساسية الأخرى التي يركز عليها هذا التقييم هي ميزان المدفوعات، والديون الحكومية وديون القطاع العام، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وفقاً لما ورد أعلاه، كان رصيد ميزان المدفوعات اللبناني منذ الاستقلال حتى عام 2010 إيجابياً بصورة عامة، ولم يسجّل على الإطلاق رسيداً سلبياً لأكثر من سنتين متتاليتين، في حين أنه يعاني من العجز سنوياً منذ عام 2011. إذاً، بلغ الفائض التراكمي لميزان المدفوعات 7.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-1991، في حين أن هذا الفائض تحوّل إلى عجز خلال الفترة 2019-2011 ليسجّل رسيداً سلبياً بمقدار 4.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وهذا التطور محفوف بالمخاطر مالياً في اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد سياسة تثبيت سعر الصرف.

فضلاً عن ذلك، حافظت الديون الحكومية وديون القطاع العام على اتجاه تصاعدي، لا سيما منذ عام 2011. تخطت المؤلفات والأخبار الاقتصادية عادةً بين الديون الحكومية وديون القطاع العام، وتستخدم المصطلح الثاني للإشارة إلى الأول. ديون القطاع العام هي حاصل الجمع بين الديون الحكومية وديون المؤسسات العامة؛ مع الإشارة إلى أن ديون المؤسسات العامة في لبنان تقتصر عملياً على ديون مصرف لبنان فقط، لأنه لا يُسمح للمؤسسات العامة الأخرى بالاستدانة⁽⁴⁾. لقد ازدادت الديون الحكومية من 137 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في أواخر عام 2010 إلى نحو 170 في المئة قبيل الانهيار نحو أواخر عام 2019. الأسوأ من ذلك أن هذه الديون مولّت بصورة أساسية النفقات الجارية بدلاً من النفقات الرأسمالية. في موازاة ذلك، ارتفعت ديون القطاع العام، وهي أكثر تعبيراً عن حقيقة الوضع، من 211 في المئة إلى أكثر من 300 في المئة خلال الفترة نفسها.

أخيراً، يُظهر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي يحتسبه صندوق النقد الدولي، تنافسية اقتصاد البلاد مقارنةً بشركائها التجاريين⁽⁵⁾. تشير الزيادة في هذا السعر إلى فقدان التنافسية. في تشرين الأول / أكتوبر 2019، قبل أسابيع قليلة من الانهيار، لفت صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة عن لبنان لعام 2019 إلى أن "منهجية... صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي [في لبنان] هو عند مستوى أعلى بكثير من قيمته الفعلية".

كانت جميع المؤشرات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك متوسط معدل النمو السلبي لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2015-2019، تُبيّن بوضوح أن سعر الليرة مثبتّ بأعلى من قيمتها الفعلية. لكن هذه المؤشرات لم تكن مرتبطة بأوضاع المصارف وانهيار القطاع المصرفي. فلو حافظت المصارف على نسبة سيولة مرتفعة نسبياً، مثلما فعلت على الدوام في الماضي، لكان القطاع المصرفي يعمل بطريقة عادية اليوم، إنما مع تراجع في سعر صرف الليرة.

(4) تُعرّف ديون مصرف لبنان في هذه الورقة بأنها تتألف من ديونه بالدولار الأميركي، وهي كناية بصورة أساسية عن ودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان، إضافةً إلى شهادات الإيداع بالليرة اللبنانية الصادرة عن المصرف المركزي.

(5) يُحتسب سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه المتوسط المرجح لقيمة العملة الوطنية نسبةً إلى سلّة من العملات الأخرى.

2- الدّين الحكومي ليس سبب الانهيار المصرفي

لسوء الحظ، لا ينظر القطاع الخاص أو العام أبعد مما هو سطحي أو من الشعارات. عامل الصدمة مضاعفٌ هنا لأن ما جرى في لبنان هو على الأرجح الانهيار المالي والاقتصادي الأكبر في التاريخ الحديث.

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على وقوع الانهيار، لم يصدر أي تفسير رسمي بعد، أما الرواية شبه الرسمية التي يجري تداولها على نطاق واسع في معظم وسائل الإعلام فهي عبارة عن تفسير مبسّط من دون أي أدلة داعمة: أودع الناس أموالهم في المصارف التي قامت بدورها بإيداع الأموال لدى مصرف لبنان، فأقرض هذا الأخير الأموال للحكومة التي أهدرت معظم الأموال بسبب الفساد، ما أدّى إلى الانهيار. إنَّ، تتحمل الديون الحكومية وفساد الحكومات وزر المسؤولية كاملة.

هذه الرواية ضربٌ من الخيال؛ فالتفسير غير صحيح ولا تدعمه الوقائع. والهدف الأساسي منها هو تحويل الانتباه بعيداً مما جرى فعلياً، ومن تحديد الجهات المسؤولة. لقد أدّت الديون الحكومية دوراً مهماً في انهيار الليرة اللبنانية، بحسب ما ورد في القسم السابق، ولكنها غير مسؤولة عن انهيار القطاع المصرفي. فمن أجل فهم أسباب الانهيار المصرفي، يجب التركيز على الفئات بالدولار الأميركي، وتحديدًا السيولة بالدولار، وليس على الليرة، كما هو مبين في الجدول 1.

(في نهاية الفترة: بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية، كما هو مبين)

		أيلول			
2021	... 2019	2019	... 2017	... 2015	
5.0	24.5	31.7	32.0	37.8	اعتمادات المصارف للحكومة
4.4	13.8	14.9	14.2	17.6	منها بالدولار الأميركي
6.3	39.2	32.7	25.6	17.0	اعتمادات مصرف لبنان للحكومة
4.2	5.6	3.4	2.0	1.1	منها بالدولار الأميركي
11.3	63.7	64.4	57.6	54.8	اعتمادات القطاع المصرفي للحكومة
8.6	19.4	18.3	16.2	18.7	منها بالدولار الأميركي
85.0	93.6	98.9	60.7	37.5	اعتمادات المصارف بالدولار لمصرف لبنان
%83	%78	%80	%52	%38	كنسبة مئوية من الودائع بالدولار لديها
41.9	75.3	86.8	79.5	70.3	تذكير
%92	%45	%37	%38	%39	الديون الحكومية
					منها بالدولار الأميركي
27,65	2,100	1,507.5	1,507.5	1,507.5	سعر صرف الليرة مقابل الدولار
					(سعر صرف السوق)

المصادر: مصرف لبنان، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية، <http://www.lebaneselira.org>

<http://www.lirarate.org> (سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق).

ملاحظات: المقصود بالقطاع المصرفي المركزي (مصرف لبنان) إضافة إلى المصارف التجارية.

في ما يتعلق بالاعتمادات بالدولار للحكومة، يُبيّن الجدول 2 أن اعتمادات المصارف بالدولار للحكومة كانت ضئيلة نسبياً، إذ بلغت 14.9 مليار دولار في أواخر أيلول / سبتمبر 2019، ما شكّل آنذاك نسبة 12 في المئة فقط من قاعدة الودائع بالدولار لدى المصارف. الأهم من ذلك، بلغت قيمة القروض المصرفية لمصرف لبنان، في الوقت نفسه، نحو 100 مليار دولار، أو 80 في المئة من قاعدة ودائعها بالدولار، وهنا تكمن المشكلة!

أما في ما يتعلق باعتمادات مصرف لبنان بالدولار للحكومة، فلطالما كانت ضئيلة واتخذت عادةً شكل سندات يوروبوند مملوكة من مصرف لبنان، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة بالعملات الأجنبية، وتكون عادةً بالدولار الأميركي. الجانب اللافت في هذا "الإقراض بالدولار" المزعوم من مصرف لبنان للحكومة هو أن مصرف لبنان لا يُقرض الحكومة أو يعطيها دولارات بل ليرات مقابل سندات اليوروبوند.

لقد أجرى مصرف لبنان تكراراً عمليات تبادل في السابق حيث كانت وزارة المالية تصدر سندات يورو بوند جديدة مخصصة حصراً لمصرف لبنان وبناءً على طلبه، مقابل حيازات مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. خلال الفترة 2009-2019، بلغت قيمة عمليات التبادل هذه 17.5 مليار دولار في شكل سندات يورو بوند صادرة لمصلحة مصرف لبنان مقابل سندات خزينة بقيمة موازية بالليرة اللبنانية. وفي الفترة نفسها، حوّل مصرف لبنان على نحو منفصل 13 مليار دولار إلى الحكومة مقابل عمليات مختلفة⁽⁶⁾. إذاً يبلغ صافي حصيلة هذه العمليات بالدولار الأميركي 4.5 مليارات دولار منحتها الحكومة لمصرف لبنان. بعبارة أخرى، الحكومة هي التي كانت ممولة صافية لمصرف لبنان بالدولار الأميركي وليس العكس!

باختصار، الرواية الرائجة شبه الرسمية عن الانهيار، لا سيما انهيار القطاع المصرفي، غير صحيحة، وليست مدعومة ببيانات رسمية أو غيرها من البيانات. لكنها الرواية المتداولة في الأوساط الرسمية ووسائل الإعلام وفي التفسيرات الشائعة لما جرى.

(6) المصادر مستقاة من وثائق غير منشورة وضعتها وزارة المالية اللبنانية. انظر (كسبار 2020) لمزيد من التفاصيل عن هذه العمليات.

3- مَن المسؤول عن الانهيارين؟

انهيار الليرة وتحديدًا انهيار القطاع المصرفي هما من صنع الإنسان. والسبب هو سياسات صممها ونفذها أشخاص "في موقع المسؤولية" على مر سنوات عدّة. طوال تلك الفترة، كانت سلطات الإشراف، أو تلك المخوّلة التشكيك في هذه السياسات المسمومة أو وضع حد لها، غائبة ومنشغلة بمسائل أخرى تصب في معظمها في إطار المصالح الشخصية. يشير القسمان السابقان بوضوح إلى الجهات المختلفة التي تقع عليها المسؤولية في هذا الصدد.

أ) انهيار القطاع المصرفي: مصرف لبنان والمصارف

انهيار القطاع المصرفي هو نتيجة "الهندسات المالية" التي قام بها مصرف لبنان والتي جرّدت المصارف من سيولتها بالدولار الأميركي في حين استمر العجز المتعاضم في صافي احتياطات مصرف لبنان. تقع المسؤولية بوجه خاص على عاتق المجلس المركزي لمصرف لبنان المسؤول قانوناً عن وضع السياسة النقدية، وعلى عاتق المصارف التجارية التي حولت بملء إرادتها وعن دراية منها سيولتها بالدولار من المصارف المراسلة القوية إلى مصرف لبنان، فتحوّلت احتياطاتها بالدولار وسيولتها إلى لا-سيولة. لقد أساءت المصارف إدارة سيولتها بالدولار ومؤسساتها طوال سنوات، فتجاهلت إشارات التحذير الواضحة، وانسأقت وراء إغراء أسعار الفوائد المرتفعة والأرباح الطائلة القصيرة الأجل وغير المستدامة.

غالباً ما يتكرر سؤالٌ وجيه يُستخدَم عادةً للدفاع عن مصرف لبنان. ماذا كان بوسع المصرف المركزي أن يفعل؟ لا شك في أن سياسة مصرف لبنان قامت طوال سنوات، أو أقله منذ عام 2011، على زيادة احتياطاته بالدولار الأميركي للاستمرار في تثبيت سعر الصرف. وتكثّفت تلك السياسة إلى حد كبير من خلال "الهندسات المالية" التي أطلقها مصرف لبنان، والتي قامت بصورة أساسية على الاقتراض بالدولار من المصارف مقابل أسعار فائدة أو هوامش مرتفعة على نحو غير اعتيادي، وعلى إصدار وزارة المالية سندات يوروبوند جديدة لا تحتاج إليها الحكومة، مقابل حيازات مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بهدف بيعها في السوق. فيما كانت المخاطر المصرفية (لا المالية!) تشتد على نحو واضح، لا سيما في ما يتعلق بالسيولة بالدولار الأميركي، وبدلاً من تطبيق سياسة "الهندسات المالية" الشهيرة منذ عام 2016، كان الأجدى بمصرف لبنان أن يتوقف عن دعم تثبيت سعر الصرف، فيُنقذ القطاع المصرفي، وبالتالي الاستقرار المالي والاقتصادي. هذا بالضبط ما فعله حاكم مصرف لبنان السابق، الدكتور إدمون نعيم، في عام 1987 في ظروف مماثلة.

ب) سقوط الليرة: الحكومة

تأثيرات انهيار الليرة ضئيلة مقارنةً بتأثيرات الأزمة المصرفية. فالانهيار المالي والاقتصادي الشامل الذي طال عملياً القطاعات الاقتصادية كافة، بما في ذلك توافر السلع الحياتية الأساسية، مثل المحروقات والكهرباء والخبز والأدوية إلخ، والارتفاع الهائل في نسبة الفقر، ليس ناجماً عن انهيار الليرة بل عن انهيار القطاع المصرفي. ولذلك فإن المسؤولية عن الانهيار المصرفي تصل إلى حد الضلوع في ارتكاب جرم جنائي.

تحمل الحكومات المختلفة وزر المسؤولية الأساسي في انهيار الليرة. والمشكلة لم تكن فقط في الديون الحكومية المرتفعة، والمتزايدة في معظم الأحيان، نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي، بل والأهم تكمن المشكلة في الحصة الضئيلة للنفقات الرأسمالية التي بلغت في المتوسط 8 في المئة فقط من مجموع الإنفاق خلال الفترة 2013-2019، ناهيك عن الفساد والهدر في الإنفاق. طوال سنوات، ظلّت السياسة المالية غير متلائمة مع سياسة تثبيت سعر الصرف التي تتطلب قبل كل شيء سياسة مالية صارمة كي تتكفل بالنجاح.

ج) مسؤولية الحكومة بصورة عامة

لا تقتصر مسؤولية الحكومة على انهيار الليرة فقط. فمسئوليتها في انهيار القطاع المصرفي، ولو كانت غير مباشرة، لا تقل أهمية عن مسؤولية مصرف لبنان والمصارف.

الحكومات لا تدير المصارف. لكن في جميع البلدان، تتحمل الحكومة مسؤولية إشرافية حاسمة في المسائل المتعلقة بالسياسة النقدية، وسعر الصرف والأوضاع المصرفية. تمرّ قنوات الإشراف الحكومية في لبنان عبر لجنة الرقابة على المصارف؛ ووزير المالية الذي يتمتع بإشراف مباشر على مصرف لبنان، إنما ليس بسلطة الإدارة؛ ومجلس الوزراء من خلال وزارة المالية؛ ومجلس النواب.

مما لا شك فيه أن لجنة الرقابة على المصارف كانت على علم بأن سيولة المصارف بالدولار متدنية وتواصل انخفاضها، وأرسلت توصيات خطية إلى مصرف لبنان بهذا الخصوص، إنما لم يتخذ أي إجراء⁽⁷⁾. ويكتسي التقاعس طابعاً شديداً الخطورة نظراً إلى أن لجنة الرقابة على المصارف تتمتع بهامش تحرك قانوني مستقل يتيح لها فرض تنظيمات على المصارف في هذا الإطار. كذلك، أظهر وزير المالية ومجلس الوزراء تجاهلاً تاماً للوضع، لانشغالهما على ما يُفترض بمسائل أكثر أهمية. أخيراً، لم يطلب مجلس النواب مطلقاً من حاكم مصرف لبنان، منذ تعيينه في عام 1993 حتى تاريخه، المثول أمامه للاستماع إلى رأيه بشأن التطورات النقدية والاقتصادية، علماً بأن المجلس واظب على القيام بهذا الإجراء بصورة منتظمة في السابق، حتى خلال فترة الحرب.

ربما تقع المسؤولية، بصورة أوضح، على عاتق الجزء الأكبر من وسائل الإعلام، المرئية والمكتوبة، التي تناست علّة وجودها الأساسية التي تفرض عليها إرسال إشارات تحذير مبكرة أو انتقاد السلطة وتجاوزاتها، لأنها دأبت تكراراً، وعلى نحو مستغرب، على إغداق الثناء على حاكم مصرف لبنان لتمتعه في نظرها بموهبة وكفاءة استثنائيتين.

لماذا هذا التقصير المنهجي من الحكومة والسلطات العامة في أداء واجبها؟ السبب باختصار هو الاحتلال السياسي، والعسكري (غير المباشر) الذي تمارسه إيران على لبنان من خلال حزب الله. في الواقع، تلتقي الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية مع النظرة التي عبّر عنها الصليب الأحمر الدولي الذي اعتبر أنه "... يمكن ممارسة الاحتلال من خلال مجموعات مسلحة محلية يجنّدها جيشٌ أجنبي، وتتصرف كعميلة لدولة أخرى بحكم الأمر الواقع" (لجنة الصليب الأحمر الدولي، ص. 23).

حزب الله هو حزب لبناني غير رسمي يعلن على الملأ تبعيته العقائدية والسياسية والعسكرية المطلقة لولاية الفقيه في إيران التي تنادي بالطاعة الكاملة للمرشد الأعلى الذي يمثل الإمام المعصوم الغائب. يُحكّم هذا الحزب، منذ سنوات، سيطرته السياسية والعسكرية على لبنان، وبالتالي على جميع القرارات الحكومية الأساسية، أقله من خلال سلطة التعطيل التي يتمتع بها. حتى إنه يُقرّ علناً بمشاركته العسكرية في الحروب في العديد من بلدان المنطقة، لا سيما في سوريا واليمن.

يقترن الاحتلال الأجنبي تلقائياً بحالة من التبعية لدى السلطات العامة، وبغياب الحوكمة الجيدة والقيود التنظيمية الفعالة. التعافي الاقتصادي الحقيقي غير ممكن إذا لم تتمكن الدولة من استعادة سيادتها، وذلك بغض النظر عن المساعدات أو البرامج المالية والاقتصادية. استعادة السيادة شرط أساسي وضروري من أجل التعافي المستدام.

(7) حسب معلومات شخصية أعطيت إلى المؤلف من مسؤولين كبيرين سابقين في لجنة الرقابة على المصارف.

4- خطة عمل للمودعين في المصارف

ماذا يجب على المودعين في المصارف اللبنانية أن يفعلوا؟ في نضالهم لاستعادة ودائعهم، يتعين عليهم، قبل كل شيء، أن يواجهوا السلطات ولا سيما المصارف ومصرف لبنان، بالأسباب الحقيقية لانهايار الليرة وانهايار القطاع المصرفي، فهذه المسألة لا تزال عالقة. يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تحديد المؤسسات المذنبية، وقد تطرقنا إلى هذه النقطة بالتفصيل في الأقسام السابقة أعلاه. يتيح تحديد المسؤوليات أو الذنب توزيعاً أولياً للخسائر، كما هو مبين أدناه. يُستتبع ذلك منطقياً بوضع استراتيجية لتحرك المودعين، والتي ينصب التركيز عليها في هذا القسم.

تمهيداً لعرض الاستراتيجية، ترد في ما يلي قائمة بالأضرار التي تكبدها المودعون أكثر شمولاً من تلك التي يؤتى على ذكرها عادةً.

أ) الأضرار المستمرة اللاحقة بالمودعين

الأضرار اللاحقة بالمودعين، والتي لا تزال تتوالى فصولاً، هي ذات أحجام تاريخية. في أواخر أيلول / سبتمبر 2019، قبيل اندلاع الأزمة، كان مجموع الودائع في المصارف اللبنانية يساوي 169 مليار دولار أميركي، أو أكثر من 320 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (8). وكان نحو 73 في المئة من هذه الودائع بالعملة الأجنبية. إذا أدى الانهايار المصرفي عملياً إلى شطب الثروات التي أودعت في المصارف من قبل ثلاثة أجيال: الآباء والأبناء والجيل الصاعد الجديد.

لنتوقف أولاً عند السياق الاقتصادي العام. انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي اللبناني بالأسعار الثابتة في عام 2022 إلى مستوى يساوي نحو 25 في المئة مما كان عليه في عام 2016. يعني ذلك أن حجم الاقتصاد اللبناني تقلص بمقدار ثلاثة أرباع في غضون ست سنوات، ويقارب الآن الحجم نفسه الذي كان عليه في عام 1993، أي قبل نحو 30 عاماً. ناهيك عن الخسائر التي ستُسجَل مستقبلاً في إجمالي الناتج المحلي والمداخيل. العامل الأبرز والمثير للصدمة هو مستوى المعيشة الحالي، حيث يعيش 80 في المئة من السكان عند خط الفقر أو تحته (الأمم المتحدة، 2022). جميع هذه التطورات، والانهايار الشامل في معظم القطاعات الاقتصادية، ناجمة عن انهايار القطاع المصرفي لا عن انهايار الليرة.

يتحمّل المودعون في المصارف اللبنانية، منذ تشرين الأول / أكتوبر 2019، الوطأة الأكبر للتكيف مع الانهايار المالي. فقد وُضعت قيود شديدة على قدرتهم على الوصول إلى ودائعهم. لا تتعدى قيمة السحوبات الشهرية المسموح بها بالدولار الأميركي بضع مئات الدولارات، في حين أن السحوبات بالليرة، ومعظمها من حسابات بالدولار، تتم وفقاً لسعر صرف أقل بكثير من سعر السوق. تتراوح "الهيكات" المفروضة حالياً على المودعين من 60 إلى 73 في المئة. وتخضع هذه القيود والمعدلات لتعاميم استثنائية يُصدرها مصرف لبنان من دون تقديم أي تبريرات.

تسببت القواعد المصرفية الجديدة بتقلص غير عادي في الكتلة النقدية، كما هو مبين في الجدول 3 أدناه.

(8) مجموع الودائع بمختلف العملات، المملوكة من المودعين المقيمين وغير المقيمين.

(في نهاية الفترة؛ بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية، كما هو مبين)

حزيران	2022	2021	2020	2019	2018	الوحدة	
	5.7	5.5	7.0	7.7	141.3	مليار دولار	مجموع الكتلة النقدية
	100	100	100	100	100	نسبة مئوية	
	99.9	99.9	100	100	3.8	%	النقد (بالليرة والدولار)
	0.1	0.1	0.0	0.0	96.2	%	الأموال المصرفية
	21.6	27.4	49.9	60.9	35.2	نسبة مئوية من مجموع الكتلة النقدية	الكتلة النقدية بالليرة

تذكير

	4.5	4.0	3.5	3.0	2.5	مليار دولار	النقد المتداول بالدولار
	16.5	18.1	24.7	51.6	53.2	مليار دولار	إجمالي الناتج المحلي
	0.3	0.3	0.3	0.1	2.7	نسبة مئوية	الكتلة النقدية/إجمالي الناتج المحلي
	28,100	27,650	8,400	2,100	1,508	ليرة لبنانية	سعر الصرف في السوق

المصادر: مصرف لبنان، البنك الدولي (إجمالي الناتج المحلي في عام 2021؛ حُدِدَ إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 وفقاً لتقديرات المؤلف)، <http://www.lirarate.org>، <http://www.lebaneselira.org> (سعر صرف السوق). حُدِدَت قيمة النقد المتداول بالدولار وفقاً لتقديرات مستندة إلى معلومات مقدّمة من مستوردي النقد بالدولار.

ملاحظات: تُحوّل النقود والمعاملات بالليرة اللبنانية إلى الدولار وفقاً لسعر صرف السوق.

سجّلت الكتلة النقدية المتاحة فعلياً، لا اسمياً، لإنفاقها من جانب القطاع الخاص تراجعاً حاداً: فقد انخفضت من 141 مليار دولار في أواخر عام 2018 (بلغت 139 مليار دولار في أواخر أيلول / سبتمبر 2019) إلى 7.7 مليارات دولار في أواخر عام 2019. إنَّ تراجعاً بنسبة 95 في المئة في غضون ثلاثة أشهر! ولم تنخفض بالمعنى المطلق فحسب، إنما انخفضت أيضاً نسبةً إلى إجمالي الناتج المحلي. علاوةً على ذلك، اختفت عملياً حصة الأموال المصرفية (الشيكات، التحويلات، البطاقات الائتمانية، إلخ.) في مجموع الكتلة النقدية، فبعدما كانت تستحوذ على نسبة مهيمنة بلغت 96 في المئة في عام 2018، أصبحت شبه معدومة مع 0.1 في المئة، ما حوّل المصارف بصورة أساسية إلى مؤسسات نقدية للودائع والسحوبات فقط، وحوّل لبنان إلى اقتصاد نقدي بدائي.

هذه النتيجة المتأتية عن سياسة التصحيح التي اعتمدها مصرف لبنان والتي تركز على تقييد الكتلة النقدية بالليرة من خلال فرض قيود حتى على السحوبات بالليرة اللبنانية بهدف احتواء الطلب على الدولار، وزيادة عرض الدولار عبر إرغام حاملي الدولارات على تحويل دولاراتهم إلى ليرات لبنانية لاستخدامها في نفقاتهم. لكن هذه السياسة مُنيت بالفشل، بحسب ما يؤكده مسار سعر الصرف. وماذا عن الشريحة الواسعة من السكان الذين لا يملكون سوى مبالغ ضئيلة بالدولار أو لا يملكون دولارات على الإطلاق ولا يمكنهم الوصول إلى ودائعهم في المصارف!

لكن الأكثر خطورة هو أن الانخفاض الشديد في الكتلة النقدية، لا سيما بالليرة اللبنانية، يؤثّر سلباً في الطلب والنمو الفعليين. صحيح أن فائض الكتلة النقدية بالليرة قد يُستعمل في جزء منه لشراء الدولار، ولكنه يُستخدم أيضاً في الإنفاق على السلع والخدمات المحلية التي باتت أكثر تنافسية، ما يحفّز النشاط الاقتصادي والتوظيف بصورة عامة. يرى المؤلف أنه نظراً إلى التدني الشديد في المداخيل، من شأن الإنفاق على السلع والخدمات المحلية أن يستحوذ على القسم الأكبر من فائض الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية.

ختاماً، من المهم تسليط الضوء على الضرر المستمر الذي تُلحقه المصارف بالمودعين، بصورة منفصلة عن الأضرار الأخرى. فالمصارف التجارية اللبنانية، وعلى الرغم من أنها مفلسة مع رساميل أو أموال خاصة سلبية، تواصل عملياتها كالمعتاد. يعلن كثيرٌ منها عن تسجيل خسائر سنوية. وتُطرح هذه الخسائر، حكماً، من رساميل المصارف التي يصبح رصيدها سلبياً أكثر فأكثر، ما يتسبب بانخفاض صافي الأصول المصرفية. بعبارة أخرى، وفي حال تصفية المصارف، فإن المبالغ المتبقية التي ستُسدّد للمودعين من صافي الأصول المتناقص باستمرار تتقلص أيضاً مع كل يوم عمل في المصارف ومع ما تتكبده من خسائر. إنَّ الأضرار التي تُلحقها المصارف بالمودعين لا تقتصر فقط على ما يجري منذ نحو ثلاث سنوات، بل تطال أيضاً آفاقهم المستقبلية.

ب) التحركات الاستراتيجية للمودعين

يجب على المودعين اعتماد استراتيجية متماسكة وواضحة تستند إلى الوقائع من أجل استرداد الحد الأقصى من ودائعهم. في ما يلي ثلاثة تحركات استراتيجية ينبغي عليهم المبادرة سريعاً إلى القيام بها.

(1) أولاً، يجب على المودعين مواجهة مصرف لبنان والمصارف والحكومة بالوقائع والحجج الواردة بالتفصيل أعلاه. يؤدي توزيع المسؤوليات عن الانهيار المصرفي تلقائياً إلى توزيع مواز للخسائر المصرفية (خسائر مصرف لبنان والمصارف). بما أن مصرف لبنان هو مؤسسة عامة تحصل على التمويل، بصورة أساسية، من الحكومة، يبدو التوزيع التالي للخسائر مناسباً: تتحمل الحكومة (بما في ذلك مصرف لبنان) نسبة 40 في المئة من الخسائر، والمصارف 40 في المئة، والمودعون 20 في المئة بسبب ثقتهم العمياء بالمصارف.

(2) تكتسي إعادة هيكلة المصارف أهمية كبيرة. يجب على المودعين أن يطالبوا ببساطة بتنفيذ القانون واتباع الممارسات الدولية، حيث يتعين على المصارف المتعثرة إجراء إعادة رسملة أو الخضوع لإجراءات إعلان الإفلاس. إنه مبدأ مطبق عالمياً. إذا لم تتم معالجة الأوضاع المصرفية على وجه السرعة، سيستمر المودعون في تكبد مزيد من الخسائر، كما هو مبين أعلاه.

ثمة حل بسيط يمكن اللجوء إليه في مواجهة "التهديد" الذي تطلقه المصارف بالإغلاق العام في حال تطبيق خيار إعلان الإفلاس بما يؤدي إلى قطع السيولة بصورة تامة عن الاقتصاد. قبيل إقدام المصارف على مثل هذه الخطوة، يمكن أن يدعو مصرف لبنان (الجديد) مصارف أجنبية، من دول عربية وأوروبية ومن الولايات المتحدة، إلى فتح فروع لها والعمل بطريقة عادية في لبنان، مع إخضاعها لشروط ضريبية وشروط أخرى مؤاتية جداً. سوف يكون هناك إقبال على هذه المصارف الجديدة لإيداع الجزء الأكبر من مليارات الدولارات التي يُحتفظ بها في المنازل والشركات. وتوضع أيضاً آلية مع مصرف لبنان لتزويدها بالليرة اللبنانية.

عندئذ ستنشأ نواة صغيرة إنما مهمة لنظام مصرفي سليم. وسوف تُشكّل ركيزة أساسية للتعاقي الاقتصادي. فالبلاد بحاجة ماسة الآن إلى نظام مصرفي سوي، وليس بالضرورة إلى نظام مصرفي "لبناني". علاوة على ذلك، يدعم هذا الحل المودعين من خلال وقف التآكل المستمر لودائعهم بسبب الممارسات الراهنة والخسائر المتزايدة للمصارف اللبنانية.

(3) يجب على المودعين مطالبة مصرف لبنان بإلحاح بتقديم تبرير خطي للسقوف الاستثنائية المفروضة على السحوبات بالليرة اللبنانية، مثلما تفعل المصارف المركزية عادةً. في ضوء تحديد المسؤوليات والجدول 3، يتعين على المودعين أيضاً المطالبة بزيادة كبيرة في سقوف السحوبات بالليرة، وبخفض كبير في "الهيركات" الذي يطال ودائعهم من خلال أسعار الصرف المجحفة المفروضة على السحوبات. لقد أُلقت السياسة التعسفية التي ينتهجها مصرف لبنان حتى تاريخه بعبء التصحيح كاملاً على كاهل المودعين دون سواهم. من شأن اعتماد مقاربة جديدة في هذا المجال أن يخفف بعضاً من هذا العبء المجحف، وأن يؤدي، على نحو مهم، إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما من خلال زيادة الإنفاق على الإنتاج المحلي.

مصرف الجدول "ألف" لبنان

مصادر الأموال بالدولار الأميركي وأوجه استخدامها، 2015-2019
(التدفقات التراكمية، بمليارات الدولارات)

مصادر الأموال بالدولار لمصرف لبنان		مصادر البيانات:	81.1
وَدائع المصارف بالدولار	65.5	لجنة الرقابة على المصارف، KPMG، مدققون ماليون وتقديرات	
الفائدة المكتسبة على احتياطات مصرف لبنان	3.0	سعر ليبور لمدة ستة أشهر، وسندات الخزانة الأميركية لـ 10 سنوات	
سندات اليوروبوند الصادرة			
مقابل سندات خزينة الليرة اللبنانية	12.6	وزارة المالية اللبنانية - غير منشورة	
أوجه استخدام مصرف لبنان للأموال بالدولار			29.9
كلفة الفائدة على ودائع المصارف بالدولار	21.3	متوسط سعر الفائدة 6.5%	
تكاليف فوائد أخرى	0.4	متوسط سعر الفائدة 5%، على الخصوم بالعملات الأجنبية الأخرى	
السحب على المكشوف			
بالدولار لصالح الحكومة	7.7	وزارة المالية اللبنانية - غير منشورة	
التغيير في إجمالي الاحتياطات	-2.8	تقارير صندوق النقد الدولي-مشاورات المادة الرابعة (من دون احتساب سندات اليوروبوند)	
التغيير في حيازات سندات اليوروبوند	3.3	تقديرات، استناداً إلى بيانات مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي	
الفجوة في حسابات الأموال بالدولار			51.2
(+ تعني الفجوة في حسابات الأموال بالدولار الخارجة من مصرف لبنان)			
ملاحظات			
احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، نهاية 2014	32.4	مصرف لبنان، صندوق النقد الدولي	
احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، نهاية 2019	29.6	مصرف لبنان، صندوق النقد الدولي	
تذكير (فترة 2015-2019)			
(جميعها مبالغ مدفوعة ومستلمة بالدولار الأميركي)			
واردات المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان	6.7	نتائج موازنة وزارة المالية	
تحويلات وزارة الاتصالات للموازنة	5.8	نتائج موازنة وزارة المالية	
واردات لصالح الحكومة	1.3	نتائج موازنة وزارة المالية	
ميزان المدفوعات	-12.9	مصرف لبنان	

ملاحظة: تمت التحويلات إلى الخزينة بالدولار والليرة اللبنانية على السواء، مع الإشارة إلى أن نحو ثلثي التحويلات تقريباً كانت بالدولار.

يبقى سؤالٌ مهمٌ عالقاً. كيف استخدم مصرف لبنان نحو 100 مليار دولار استدانها من المصارف بحلول أواخر عام 2019 (انظر الجدول 1 أعلاه)، لا سيما من خلال "الهندسات المالية"؟ يرد الجواب في الجدول "ألف" أعلاه؛ وهو مشابه جداً للجدول 2 في (كسبار 2020)، مع فارق أنه لفترة أقصر، من 2015 إلى 2019.

إنه لأمر لافت أن المبالغ الكبيرة بالدولار التي اقترضها مصرف لبنان من المصارف، والتي هي السبب الرئيسي وراء عجز السيولة في المصارف وفشل القطاع المصرفي، لا يؤول على نكرها أبداً بصورة رسمية في وسائل الإعلام، أو حتى من قبل مصرف لبنان. وفي نقطة مهمة، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة هي التي كانت تزود مصرف لبنان بتمويل صافٍ بالدولار الأميركي، وذلك خلافاً للرواية التي تدّعي العكس ولا تزال تلقى رواجاً في أوساط الرأي العام ووسائل الإعلام. وقد تم ذلك من خلال العديد من عمليات التبادل منذ عام 2009، حيث يطلب مصرف لبنان من وزارة المالية إصدار سندات يوروبوند جديدة، وهي عبارة عن سندات خزينة تصدرها وزارة المالية ويكون معظمها بالدولار الأميركي، مقابل ما يوازيها من سندات خزينة بالليرة اللبنانية مملوكة من مصرف لبنان. ثم يعتمد مصرف لبنان على بيع سندات اليوروبوند في السوق للحصول على أموال بالدولار.

يبيّن الجدول (ألف) أن وزارة المالية أصدرت، خلال الفترة المذكورة، سندات يوروبوند لصالح مصرف لبنان وحده بمقدار 12.6 مليار دولار، في حين أن قيمة المبالغ التي حوّلها مصرف لبنان إلى وزارة المالية كانت 7.7 مليارات دولار فقط، مقابل ما يوازيها بالليرة أيضاً، ما يعني أن الرصيد الصافي لهذه العمليات بالدولار هو لمصلحة مصرف لبنان. وهذا ما طُبّق أيضاً منذ عام 2009⁽⁹⁾.

يسترعي الانتباه في الجدول (ألف) وجود فجوة بمقدار يفوق 51 مليار دولار في حسابات الأموال التي خرجت من مصرف لبنان لفترة خمس سنوات. حتى لو افترضنا أن مصرف لبنان مؤلّ بالكامل عجز ميزان المدفوعات البالغ نحو 13 مليار دولار، ما يشمل ضمناً جميع العمليات المهمة مثل استيراد المحروقات، تبقى هناك فجوة كبيرة تتخطى 38 مليار دولار في حسابات الأموال الخارجة من مصرف لبنان.

التفسير المعقول والمرجح هو أن الجزء الأكبر من فجوة الـ38 مليار دولار عبارة عن أرباح حققتها المصارف، لا سيما بالليرة اللبنانية، وأصول أخرى بالليرة جرت مبادلتها بالدولار من مصرف لبنان من خلال عمليات السوق. منذ عام 2016، حققت المصارف، عن طريق مصرف لبنان، أرباحاً خيالية لا سيما بالليرة اللبنانية. وهذا ما يتوقف عنده صندوق النقد الدولي الذي يشير في تقريره الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة في عام 2016 (ص. 11) إلى أن "الهندسات المالية" لمصرف لبنان ولدت، في غضون أشهر قليلة في عام 2016، أرباحاً "شبيهة بضخ لرأس المال (من دون أي حصة في رأس المال في المقابل... بما يوازي 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي)"، أي أكثر من 5 مليارات دولار أميركي في غضون أشهر قليلة فقط. والاحتمال كبير أيضاً بأن تكون هذه الأموال قد حُوّلت بالدولار إلى خارج لبنان، ليس لمصلحة المؤسسات المصرفية إنما لمصلحة كبار المساهمين فيها.

الأكثر خطورة أنه لو لم يُخضع مصرف لبنان الحكومة، من خلال وزارة المالية، لعمليات استبدال سندات الخزينة الصادرة بالليرة بسندات يوروبوند، والتي بلغت قيمتها 17.5 مليار دولار منذ عام 2009، لما كانت الديون الحكومية بالدولار لتتعدّى، بعد احتساب الفوائد المتراكمة، 5 إلى 6 مليارات دولار تقريباً بدلاً من 31 مليار دولار قبل الانهيار. وكان لبنان ليتمكن من تجنب الإفلاس.

(9) لمصادر مستقاة من وثائق غير منشورة وضعتها وزارة المالية اللبنانية. انظر (كسبار 2020) لمزيد من التفاصيل عن هذه العمليات.

توفيق كسبار

دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ساسكس في المملكة المتحدة

شغل منصب كبير المستشارين الاقتصاديين لوزير المالية في لبنان؛ وعمل مستشاراً في صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن؛ ومصرفياً في نيويورك وبروكسل وبيروت؛ وكان مديراً للأبحاث في مصرف لبنان؛ ومحاضراً في مادة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف. مؤخراً، قام بأعمال استشارية للمفوضية الأوروبية حول شؤون اقتصادية واجتماعية مختلفة في لبنان والمنطقة.

صدر له في عام 2004 كتاب بالإنكليزية بعنوان "اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية"، عن دار بريل للنشر، بوسطن وليدن. وصدرت ترجمته باللغة العربية عن دار النهار، بيروت في عام 2005.

Banking Control Commission (BCC) (August 2018). Report on 2017 Operations, in Arabic, Unpublished.

Banque du Liban (BDL) (2017). Report by Banque du Liban in Reply to Mistakes Stated in a Recently Published Document, <https://bdl.gov.lb/downloads/index/9/149/Guides-and-Booklets.html>

Financial data, at <http://www.bdl.gov.lb>.

Deloitte and Ernst & Young (Auditors' Report). Central Bank of Lebanon: Financial Statements and Independent Auditors' Report, Year Ended December 2018 ,31.

Gaspard, Toufic (2020). Lebanon's Financial Collapse: A Post-Mortem, Beirut: La Maison du Futur and Konrad Adenauer Stiftung.

(2019). Lebanon: Anatomy of a Currency Crisis, Beirut: La Maison du Futur.

(2017). Financial Crisis in Lebanon, Beirut: La Maison du Futur and Konrad Adenauer Stiftung.

(2004). A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire, Leiden and Boston: Brill Academic Publishers.

International Committee of the Red Cross (ICRC) (2012). Occupation and Other Forms of Administration of Foreign Territory, Geneva: ICRC.

International Monetary Fund (IMF). Various reports on Lebanon, at <http://www.imf.org>.

KPMG ? (2022). Restoring the Lebanese Financial Sector, Unpublished.

Lebanon Ministry of Finance (MOF). Financial data and reports, at <http://www.finance.gov.lb>.

Lebanon Council of Ministers (2020). The Lebanese Government's Reform Program, Draft for Discussion.

Lebanon Presidency of the Council of Ministers, Central Administration of Statistics, <http://www.cas.gov.lb>.

Official Gazette, in Arabic, various issues.

LL/\$ market exchange rates, at <http://www.lebaneselira.org> and <http://www.lirarate.org>.

United Nations (UN) (2022). Visit to Lebanon: Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights, General Assembly, Human Rights Council, Olivier De Schutter, April 11.

World Bank, World Bank Indicators, <http://www.data.worldbank.org>.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
<https://www.kas.de/en/web/libanon>



The text of this publication is published under a Creative
“Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike
4.0 international” (CC BY-SA 4.0).

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي
للمؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.



إعداد: توفيق كسبار
أيلول 2022